النشاط الزراعي معفى 3 سنوات وعامين للعقار و 5 سنوات للصناعة

القصار: في قانون ضريبة الدخل الشامل المقترح إعفاء حتى 30 ألف دينار للأعزب و340 ألفاً للمتزوج

■ إعفاء 1200 دينار إضافية لكل ابن حتى 7 أبناء ■ خصم الزكاة والتبرعات من الوعاء الضريبي

■ من اليمين القصار ومعرفي والمليفي (تصوير إبراهيم أمين)

كتب- يوسف لازم:

■ استعرض الوكيل المساعد للشؤون المالية والضريبة في وزارة المالية فوزي القصار ملامح مشروع الضريبة الشاملة على الدخل في الكويت الذي يناقشه مجلس الوزراء تمهيدا لاحالته الى مجلس الامة. وقال القصار في الندوة التي نظمتها الجمعية الاقتصادية حول تطبيق الضريبة الشاملة في الكويت ان القانون المقترح شمل اعفاءات لبعض الأنشطة مثل النشاط الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي والمهن الحرة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ بدء النشاط وارباح التاليف والترجمة لنشر الثقافة العامة.

واضاف انه شمل ايضا النشاط العقاري لمدة سنتين من تاريخ انتهاء بنائه والمشروعات الصناعية وذلك بحد اقصى خمس سنوات من بداية الانتاج مشيرا الى ان القانون المقترح راعى الاعفاءات الممنوحة في القوانين الاخرى كقانون الصناعة وقانون الاستثمار حسب ما نصت عليه المواد (7 و8 و 23) من القانون المقترح.واشار الى ان القانون المقترح يحقق ايرادات ضريبية تساهم في تعديل تركيبة المالية العامة للدولة والتي تعتمد حاليا على مورد رئيسي وحيد للدخل من خلال اخضاع جميع المولين والأنشطة للضريبة على الدخل الامر الذي سيؤدي الى زيادة الحصيلة الضريبية. وحول دور النظام الضريبي في دعم التنمية الاقتصادية قال انه يحقق القانون المقترح نظاما ضريبيا عادلا وشاملا يحدث يجنب الاقتصاد الكويتي الازمات الطارئة ويمنع تكوين شركات وهمية.

واوضح ان المشروع يمنع اعداد موازنات غير حقيقية تضر بالاقتصاد الوطني اذ انه بادراج اي ارباح يكون هناك ما يقابلها من ضرائب واجبة الدفع ويوفر مصادر مالية تستخدمها الدولة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية.

وعن اهميته في تحقيق العدالة الاجتماعية قال القانون المقترح يحقق العدالة الاجتماعية عن طريق اخضاع جميع المولين مواطنين واجانب للضريبة على الدخل.

الاعباء العائلية

وبين ان القانون المقترح اخذ بالاعتبار المصاريف العائلية التي يتحملها دافع الضريبة خلال السنة الضريبية وذلك بالسماح له بخصمها من دخله الصافي وحددت بمبلغ يتراوح بين 30000 دينار سنويا للاعزب ويصل الى34000 دينار للمتزوج ويعول شخص في الكفالة حسب حالة دافع الضريبة الاجتماعية ويضاف المبلغ الاخير مبلغ 1200 دينار عن كل ولد حتى يصل الى العد الاقصى 7 أولاد.

ورأى ان القانون المقترح يسعى ايضا الى تغيير النمط الاستهلاكي لدى الافراد والمجتمع من خلال التشجيع على التبرعات واداء فريضة الزكاة بالسماح بخصم التبرعات من الوعاء الضريبي وبفرض الزكاة من مبلغ الضريبة.

وقال ان القانون المقترح يوفر فرصا لتشجيع الاستثمارات الاجنبية في الكويت وتقديم مزايا ضريبية للاستثمارات الكويتية في الخارج بحيث يسعل المجال مفتوحا لعقد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع دول ترغض ذلك في ظل المرسوم الحالي كالولايات المتحدة الاميركية واليابان.

واكد القصار ان النظام الضريبي في الكويت عاجز عن مواكبة التطور الاقتصادي في العالم وتقديم الكويت بصورة جاذبة ومحفزة لرؤوس الاموال الاجنبية لمواكبة الهياكل المالية العامة في الاقتصادات المتطورة في الندوة التي نظمتها الجمعية الاقتصادية الكويتية يوم اول من امس لتطبيق الضريبة الشاملة واهميتها كمورد مالي للدولة بشرط ان يتم تطبيقها وفق اسس برنامج اصلاحي شامل وضمن جدول زمني يراعي التريث والحيطة.

واشار القصار ان مرسوم ضريبة الدخل الحالي يشتمل على عيوب عدة ابرزها انه وضع ليطبق على شركات النفط العاملة في الدولة مما ادى الى عدم شمولية القانون وقد تم اصداره دون اجراء تعديلات جوهرية، اذلاله بمبادئ الضريبة على الدخل وخصوصا عدم المساواة وعدم تغطيل المصروفات واجبة الخصم والمصروفات غير المسموح بها، بالاضافة عن تقديم حوافز للمستثمرين في انشطة مرغوب فيها اقتصاديا، عدم اخذ الاهداف الاجتماعية للضريبة في الحسبان، ترحيل الخسائر الى مالا نهاية. وذوه القصار الى تبني مجلس الامة لبعض النقاط الاصلاحية المهمة والتعديلات على مرسوم الضريبة اهمها.

خفضت نسبة الضريبة من 55-15 في المئة مهم جدا لصالح البيئة الاستثمارية للدولة. ضرورة التدول من التعامل بنظام الشرائح كونه اسوء الانظمة في العالم وبالاضافة الى كونه نظام جائر.

اعفاء الشركات الاجنبية من الضرائب على الاسهم، مما يساعد في زيادة الاقبال على سوق الكويت للاوراق المالية.

ايضاح نظام الضريبة توقيع مفصل.

تحديد المصروفات واجبة الخصم في الضريبة ان ذلك يفيد دافعي الضرائب بالدرجة الاولى فضلاً عن عدم الغبن.

عدم ترحيل الخسائر الى مالا نهاية.

وجوب اصدار لائحة لتنظيم العمل الضريبي من وزير المالية.

وذكر القصار ان وزارة المالية ومساعدة خبراء دوليين من مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تولت عمليات تطوير واصلاح خلال اكثر من عشر سنوات تركزت على اصلاح التشريعات ومحاولة اصلاح الادارة الضريبية من خلال ثلاث مراحل رئيسية

● المرحلة الاولى اصدار القرارات الوزارية التي تزيد من فعالية المرسوم الحالي وتقلل من عيوبه.

● المرحلة الثانية. تعديل المرسوم الحالي باضافة مواد تشجع على الاستثمار وتزيد من الحد من عمليات التهرب الضريبي.

● المرحلة الثالثة. اصدار قانون ضريبي شامل يحقق السياسة الضريبية التي تتفق مع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

مشروع شامل

وتساءل القصار لماذا الكويت في حاجة الى مشروع شامل للضريبة على الدخل؟ لكي نجيب عن السؤال السابق لابد ان نعرف مبادئ التشريع الضريبي النموذجي وهي كالاتي:

● المساواة وهي ان تتم معادلة الاشخاص الموجودين في الوضعية نفسها بنفس الطريقة بمعنى ان يدفع المولين الذين يحققون نفس الدخل ونفس مبلغ الضريبة.

● العدالة. اخضاع جميع المولين مواطنين واجانب لضريبة الدخل.

● الحياد. ان تكون عنصراً محايداً في بناء دافعي الضريبة.

● البساطة. بمعنى قابلية الفهم للنظام الضريبي بالاضافة الى كلفه معقولة.

● الاحكام. لضمان عدم التهرب الضريبي.

ويبين ان هناك معالم يقتبناها مجلس الامة دول مشروع القانون المقترح ابرزها.

● توفير المناخ الاستثماري الملائم بدولة الكويت من خلال تخفيض نسبة الضريبة وبناء تشريعات واضحة ومسهلة التطبيق مع اعفاء بعض اصحاب الدخول وكذلك اعفاء بعض الانشطة مثل النشاط الزراعي والمهني والحر لمدة 3 سنوات من تاريخ بدء النشاط، وكذلك النشاط في العقاري لمدة سنتين من تاريخ بدء النشاط.

● تعديل تركيبة المالية العامة بحيث يساهم المشروع المقترح في تحقيق ايرادات ضريبية تساهم في تعديل تركيبة المالية العامة للدولة.

● دعم التنمية الاقتصادية، من خلال ايجاد بدائل للدخل القومي.

● اصلاح نظام الضريبة على الدخل الحالي.

واضاف القصار ان تطور العمل الضريبي لم يقتصر فقط على محاولة تطوير التشريع الضريبي وانما امتد الى تطوير الادارة الضريبية ومعرفة الاثار الاقتصادية المترتبة على تطوير التشريع بالاضافة الى نشر الوعي الضريبي بين شرائح المجتمع وهي مهمة نظرا لتراكم الرفض لمبدأ فرض الضرائب لعقود من الزمن في مجتمع مدني واقتصادي لم تجر محاولات جادة في تلك العقود لتحويله الى مشارك حقيقي في احد الاركان المهمة في العملية الديمقراطية الا وهو الحق الرقابي على استخدام الموارد المهمة والتي تعتبر الضريبة اهم عناصرها.

التدخلات السياسية

ومن جانبه قال عضو مجلس الامة احمد المليفي ان المشكلة الاساسية بالكويت فيما يخص جانب التشريعات هو عملية التدسين لاي نص قانوني يقدم للحكومة بالاضافة الى طول مدة مناقشة القوانين، في حين ان بعض تلك القوانين لا يحتمل التاخير في اقراره لما له من اهمية أو اضرار على الاقتصاد.

وتمنى المليفي الا يكون مصير قانون الضريبة الحالي مصير القوانين المشابهة مثل قانون الشركات والتخصيص، وهو الاهمال وطرحه جانباً لفترة من الوقت تصل الى سنوات عدة وابدى عدم تفاؤله بتحويل مشروع قانون الضريبة المقترح الى مجلس الامة في الوقت الحالي. وتساءل المليفي عن مدى احتياج الكويت للضريبة الشاملة، وأجاب الضريبة معروفة بحكم القانون منذ اقرار دستور البلاد عام 1945 م وهذا يدل الوقت لم تطرأ عليه اي تعديلات جوهرية، اذا لابد من ايجاد بدائل للدخل القومي من خلال فرض الضرائب، مع الاخذ في الاعتبار ان الضريبة ليست عقوبة لدافعي الضرائب او اصحاب الدخول المرتفعة كما يجب الا يكون النظام الضريبي طارداً لرأس المال وان تكون الضرائب موجهة الوجهة الصحيحة والمحددة للاستفادة من اموال الضرائب في عمليات التنمية الشاملة.

هذه تجارب الاخرين، وان نبدا من حيث انتهوا للخروج بانظمة اقتصادية تتوافق مع الرؤية الاقتصادية للدولة لتتحول الى مركز مالي وتجاري عالمي.

حديث واقعي

واشار المليفي الى انه آن الاوان للحديث بصورة واقعية حول اهمية قانون الضريبة وتوعية المواطنين باهمية الضريبة بالنسبة للدخل القومي وسيكون المواطن اول المدافعين عن النظام الضريبي، لا اول المتهربين منه لان الضريبة تهدف وفق الفكر المالي الحديث الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية وحماية المنتجات الوطنية وتشجع على الادخار والتبرعات من خلال بعض الاعفاءات الضريبية.

انخفاض الاقبال

وفي المقابل قال علي رشيد البدر عضو المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية اننا نتوقع انخفاض الاقبال على الضريبة وكذلك الايرادات المحققة خلال العامين التاليين لاقراره وبعد ذلك نتوقع نموا في مصادر الضرائب.

وقال ان معظم العاملين بالدولة تتجاوز رواتبهم السقف المقترح لدافعي الضريبة وبالتالي فان عامل الايرادات قد لا يكون اقتصاديا لكن يجب ان ننظر للضريبة من ناحية ايجابية وهي تأثيرها على رفع مستوى الوعي المواطني للمواطنين وخلق مواطن ايجابي امام القضايا العامة. وفي السياق ذاته قال د. عباس حجرف استاذ الاقتصاد في جامعة الكويت ان القانون المقترح به كثير من الايجابيات وقد يساهم في اضافة جديدة للاقتصاد، واوضح ان القانون يحقق مبدأ العدالة والمساواة ويهيئ مرحلة جديدة للمجتمع ويساهم في خلق بيئة اقتصادية تنموية.

وتمنى لكل المشاريع والقوانين الموضوعة امام مجلس الوزراء ان ترى النور قريباً ولا يكون مصيرها المزيد من التعطيل والتأجيل، لتحقيق كل ما فيه مصلحة للوطن والمواطنين.

القانون المقترح سيخضع له جميع المولين مواطنين أو أجانب

المليفي: أتمنى ألا يكون مصير القانون في الأدراج المغلقة مثل التخصيص والشركات

النظام الضريبي الحالي عاجز عن مواكبة التطور في التشريعات

البدر: توقع ضعف الالتزام بالضريبة في البداية ثم تصبح موردا ثابتا للدولة فيما بعد